الأمم المتحدة

A/64/424/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
7 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٧ (ج) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنمية الموارد البشرية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة دينيس **ماكويد** (أيرلندا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٧ من جدول الأعمال (انظر A/64/424 الفقرة ٢). واتُخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (ج) في الجلستين ٣٥ و ٤٠ المعقودتين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين المتصلين بالموضوع (A/C.2/64/SR.35 و 40).

ثانياً – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/64/L.34 و A/C.2/64/L.51

٢ – في الجلسة ٣٥ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل السودان باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ”تنمية الموارد البشرية“ A/C.2/64/L.34 نصه كالتالي:

* يصدر تقرير اللجنة المتعلق بهذا البند في أربعة أجزاء تحمل الرمز A/64/424 و Add. 1-3.

101209 101209 09-63730 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٢/١٩٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٦/١٨٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/٢٠٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦٢/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧،

”**وإذ تؤكد** أن تنمية الموارد البشرية أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وبخاصة أشد الفئات ضعفا من السكان،

” **وإذ تؤكد أيضاً** أن الصحة والتعليم هما أساس تنمية الموارد البشرية،

”**وإذ تقر** بأنه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت على مر السنين، فإن العديد من البلدان لا تزال تواجه تحديات هائلة في تنمية مجموعة كافية من الموارد البشرية تناسب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأن صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للموارد البشرية في كثير من الأحيان تتطلب موارد وقدرات ليست متاحة دوما في البلدان النامية،

”**وإذ تقر أيضا** بأن الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية ستزيد من تقليص قدرة العديد من البلدان وخاصة البلدان النامية، على مواجهة تحديات تنمية الموارد البشرية ومعالجتها وصياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

”**وإذ تشدد** على أن تنمية الموارد البشرية تتسم بأهمية أكبر بكثير في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة من أجل مساعدة البلدان على تخفيف أسوأ الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية وإرساء الأساس للانتعاش المستدام في المستقبل،

”**وإذ تشدد أيضا** على أن هجرة الكفاءات لا تزال تمثل مشكلة حادة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يهدد إنجازاتها في مجال تنمية الموارد البشرية،

”**وإذ تؤكد من جديد** على أن المساواة بين الجنسين تتسم بأهمية أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن الاستثمار في تنمية

المرأة والفتاة له أثر مضاعف، ولا سيما على الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما في مجالات رئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات،

"**وإذ تقر** بأن التعليم هو العامل الأساسي في تعزيز تنمية الطاقات البشرية، والمساواة، والتفاهم بين الشعوب، وكذلك في الحفاظ على النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وإذ تقر أيضا بأن من الضروري لتحقيق هذه الغايات أن يكون التعليم الجيد متاحا للجميع، بما في ذلك الشعوب الأصلية، والفتيات والنساء، وسكان الريف، والأشخاص ذوي الإعاقة،

"**وإذ تؤكد** أن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية والحاجة إلى زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

"١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

"٢ - **تشدد** على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتحديد أولويات تنمية الموارد البشرية وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية للقضاء على الفقر من أجل كفالة مراعاة الآثار المترتبة على تنمية الموارد البشرية من جانب جميع أصحاب المصلحة في التنمية الوطنية؛

"٣ - **تشجع** الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية مبنية على أهداف التنمية الوطنية التي تكفل وجود صلة قوية بين التعليم والتدريب والعمالة، وتساعد على الحفاظ على قوة عاملة منتجة وتنافسية، وتستجيب لاحتياجات الاقتصاد؛

"٤ - **تشجع أيضا** الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وعلى اعتماد سياسات من شأنها تعزيز شبكات الأمان القائمة، وحماية الفئات الضعيفة وتعزيز الاستهلاك والإنتاج على الصعيد المحلي لتخفيف آثار الأزمة ومنع الناس من السقوط في براثن الفقر، وفي هذا الصدد، تعرب عن قلقها من أن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مثل هذه التدابير لمواجهة التقلبات الدورية، وتشدد على الحاجة إلى دعم دولي عاجل لنفس الغرض؛

”٥ - **تشدد** على الحاجة إلى اعتماد نهج وآليات شاملة للقطاعات لتحديد احتياجات تنمية الموارد البشرية في الأجلين المتوسط والطويل لجميع قطاعات الاقتصاد، وإلى صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج لتلبية هذه الاحتياجات؛

”٦ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية، ولا سيما من خلال توفير الموارد المالية، وبناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا؛

”٧ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وسائر الأمراض المعدية في مواردها البشرية ولا سيما في أفريقيا؛

”٨ - **تحث** على زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة، من خلال جملة أمور، منها تبادل أفضل الممارسات في مجالات تعزيز النظم الصحية، والحصول على الأدوية، وتدريب العاملين في المجال الصحي، ونقل التكنولوجيا وإنتاج أدوية ميسورة التكلفة ومأمونة وفعالة وذات نوعية جيدة، وتؤكد في هذا الصدد على ضرورة أن يصبح التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي ولا سيما التمويل الخارجي، أكثر قابلية للتنبؤ، وأن يتماشيا على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية وأن توجها إلى البلدان المستفيدة بسبل تؤدي إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية؛

”٩ - **تؤكد** على أهمية الصلة بين الهجرة الدولية والتنمية، وضرورة التعامل مع التحديات والفرص التي تطرحها الهجرة للبلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، وتشجع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتشجيع اتباع نهج متوازن ومتسق وشامل إزاء الهجرة الدولية والتنمية، ولا سيما عن طريق بناء الشراكات وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة لتنمية القدرات، بما في ذلك لإدارة الهجرة؛

”١٠ - **تشدد** على المساهمات الهامة التي يقدمها كل من القطاع العام والقطاع الخاص على التوالي من أجل تلبية احتياجات التدريب والتعليم الوطنية لدعم كفاءة أداء المؤسسات ومضاهاة احتياجات اقتصاد سريع التغير، وتشجع على التكامل بين هذه المساهمات، بما في ذلك عن طريق زيادة استخدام الشراكات بين القطاعين العام الخاص والحوافز؛

”١١ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي تولي أولوية عليا لتحسين وتوسيع نطاق محو الأمية، فضلا عن الكفاءة العلمية، وتوفير التعليم العالي، والفني المهني وتعليم البالغين؛

”١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا يتضمن استعراضا للدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ويقدم تقييما للاحتياجات اللازمة لتنمية الموارد البشرية لمساعدة البلدان في التغلب على الآثار السلبية للأزمة وإرساء الأساس للانتعاش والتقدم نحو مسار أكثر استدامة لتحقيق التنمية؛

”١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ’القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى‘، البند الفرعي المعنون ”تنمية الموارد البشرية“.

٣ - وفي الجلسة ٤٠ المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ”تنمية الموارد البشرية“ (A/C.2/64/L.51) قدمه نائب رئيس اللجنة دراغان ميتشيتش (صربيا) بالاستناد إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.34.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/64/L.51 آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى نائب رئيس اللجنة دراغان ميتشيتش (صربيا) ببيان صوّب في سياقه شفويا مشروع القرار A/C.2/63/L.51 (انظر A/C.2/64/SR.40).

٦ - وفي الجلسة ٤٠ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/64/L.51 بصيغته المصوبة شفويا، (انظر الفقرة ٨).

٧ - وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/64/L.51، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/63/L.34 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٢/١٩٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٦/١٨٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/٢٠٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية ذات أهمية جوهرية في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وبخاصة أشد الفئات ضعفا من السكان،

وإذ تؤكد أيضا أن الصحة والتعليم هما أساس تنمية الموارد البشرية،

وإذ ترحب بالجهود الكبيرة التي بذلت على مر السنين، فإن العديد من البلدان لا تزال تواجه تحديات هائلة في تنمية مجموعة كافية من الموارد البشرية قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأن صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للموارد البشرية يتطلبان في كثير من الأحيان موارد وقدرات ليست متاحة دوما في البلدان النامية،

وإذ تقر بأن الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية ستزيد من تقليص قدرة العديد من البلدان، وخاصة البلدان النامية، على مواجهة تحديات تنمية الموارد البشرية ومعالجتها وصياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أن تنمية الموارد البشرية تتسم بأهمية أكبر بكثير في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة من أجل تخفيف أسوأ الآثار المترتبة على الأزمة وإرساء أسس الانتعاش المستدام في المستقبل،

وإذ تعترف بأهمية العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية وبضرورة التصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة أمام البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد واغتنام الفرص التي تتيحها لها، وإذ تسلم بأن الهجرة تحقق منافع للمجتمع العالمي كما تطرح أمامه تحديات، وإذ تشدد

على أن هجرة الكفاءات لا تزال تمثل مشكلة حادة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يقوض الجهود في مجال تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد من جديد على أن المساواة بين الجنسين تتسم بأهمية أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن الاستثمار في تنمية المرأة والفتاة له أثر مضاعف، ولا سيما على الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما في المجالات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات،

وإذ تقر بأن التعليم هو العامل الأساسي في تعزيز تنمية الطاقات البشرية، والمساواة، والتفاهم بين الشعوب، وكذلك في الحفاظ على النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وإذ تقر أيضا بأن من الضروري لتحقيق هذه الغايات أن يكون التعليم الجيد متاحا للجميع، بما في ذلك الشعوب الأصلية، والفتيات والنساء، وسكان الريف، والأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ تشدد على أن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية والحاجة إلى زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[(١)]؛

٢ - **تشدد** على ضرورة قيام الدول الأعضاء بالتأكيد على تنمية الموارد البشرية وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل كفالة مراعاة الآثار المترتبة على تنمية الموارد البشرية من جانب جميع أصحاب المصلحة في التنمية الوطنية؛

٣ - **تشجع** الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية مبنية على أهداف التنمية الوطنية التي تكفل وجود صلة قوية بين التعليم والتدريب والعمالة، وتساعد على الحفاظ على قوة عاملة منتجة وتنافسية، وتستجيب لاحتياجات الاقتصاد؛

٤ - **تشدد** على أن يشكل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على تنمية الهياكل الأساسية وبناء القدرات في مجالات، من بينها التعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

---

(١) A/64/329.

٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وعلى اعتماد سياسات من شأنها تعزيز شبكات الأمان القائمة، وحماية الفئات الضعيفة وتعزيز الاستهلاك والإنتاج على الصعيد المحلي، ولا سيما لتخفيف آثار الأزمة ووقاية الناس من الوقوع في الفقر، وتعترف في هذا الصدد، بأن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى الموارد المالية والقدرات اللازمة لتنفيذ مثل هذه التدابير لمواجهة الدورات الاقتصادية، وتقرّ بالحاجة إلى التعبئة المتواصلة لما يلزم من موارد إضافية على الصعيدين المحلي والدولي؛

٦ - **تشدد** على الحاجة إلى اعتماد الدول الأعضاء لنهج وآليات شاملة للقطاعات لتحديد احتياجات تنمية الموارد البشرية في الأجلين المتوسط والطويل لجميع قطاعات الاقتصاد، وإلى صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج لتلبية هذه الاحتياجات؛

٧ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وتشجع المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا حسب الاقتضاء وعلى أساس شروط تتفق عليها الأطراف؛

٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وسائر الأمراض المعدية في مواردها البشرية، ولا سيما في أفريقيا؛

٩ - **تشدد** على أن التنمية المستدامة تعتمد، في جملة أمور، على موارد بشرية عَفيّة، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية، وتحث على زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة، من خلال جملة أمور منها تبادل أفضل الممارسات في مجالات تعزيز النظم الصحية، والحصول على الأدوية، وتدريب العاملين في المجال الصحي، ونقل التكنولوجيا وإنتاج أدوية ميسورة التكلفة ومأمونة وفعالة وذات نوعية جيدة، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة أن يصبح التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، ولا سيما التمويل الخارجي، أكثر قابلية للتنبؤ، وأن يتماشيا على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية وأن يوجها إلى البلدان المستفيدة بسبل تؤدي إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية؛

١٠ - **تشجع** الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتشجيع اتباع نهج متوازن ومتسق وشامل إزاء الهجرة الدولية والتنمية، ولا سيما عن طريق بناء الشراكات وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة لتنمية القدرات، بما في ذلك القدرات اللازمة لإدارة الهجرة؛

وتكرر التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة النظر في الكيفية التي تؤثر بها هجرة الأشخاص ذوي المهارات والمستويات التعليمية العالية في الجهود الإنمائية للبلدان النامية؛

١١ - **تدعو** إلى اتخاذ خطوات لإدماج المنظور الجنساني في تنمية الموارد البشرية بوسائل منها السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المحددة الأطراف الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة وإمكانية ممارستها للأنشطة الإنتاجية، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في صياغة وتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والإجراءات؛

١٢ - **تشدد** على المساهمات الهامة للقطاعين العام والخاص في تلبية الاحتياجات التدريبية والتعليمية على الصعيد الوطني لدعم كفاءة أداء المؤسسات والاستجابة لاحتياجات اقتصاد سريع التغير، وتشجع على التكامل بين هذه المساهمات، بطرق منها زيادة استخدام شراكات وحوافر القطاعين العام الخاص؛

١٣ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية تولي أولوية كبرى لتحسين وتوسيع نطاق محو الأمية، فضلا عن الكفاءة العلمية، بطرق منها توفير التعليم العالي والفني - المهني وتعليم الكبار؛ وتشدد على ضرورة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث، بحلول عام ٢٠١٥، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي والالتحاق بجميع مراحل التعليم على قدم المساواة؛

١٤ - **تطلب** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا يتضمن استعراضا للدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بشأن الاحتياجات اللازمة لتنمية الموارد البشرية لمساعدة البلدان في منع الآثار السلبية للأزمات والتغلب عليها والتقدم نحو مسار أكثر استدامة لتحقيق التنمية؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى''، البند الفرعي المعنون ''تنمية الموارد البشرية''.